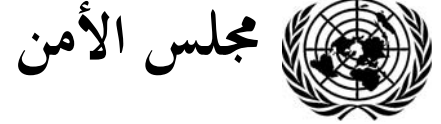


Distr.: General
8 March 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييم عمل مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الاتحاد الروسي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (انظر المرفق). وقد أُعد هذا التقييم تحت إشرافي الشخصي، عقب التشاور مع أعضاء آخرين في المجلس.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أندريه إ. دنيسوف



مرفق الرسالة المؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

تقييم عمل مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الاتحاد الروسي (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)

مقدمة

خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ عقد مجلس الأمن ١١ جلسة رسمية و ١٣ جلسة مشاورات للمجلس بكامل هيئته. وزارت بعثة تابعة للمجلس وسط أفريقيا، وعُقدت حلقة عمل مع الأعضاء الجدد غير الدائمين المنتخبين في المجلس. واتخذ المجلس ٥ قرارات وأصدر ٥ بيانات رئاسية. وكذلك أدلى الرئيس بخمسة بيانات للصحافة باسم المجلس. وإضافة إلى ذلك عرض الرئيس التقرير السنوي للمجلس على الجمعية العامة.

وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الرئيس إحاطة للصحافة بشأن برنامج عمل المجلس لذلك الشهر.

أفريقيا

بوروندي

في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر عرضت الممثلة الخاصة للأمين العام كارولين ماك أسكي تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي وأبلغت المجلس عن التطورات التي حدثت مؤخرا في البلد.

وأشاد أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في عملية السلام وفي النهوض ببوروندي سياسيا. وأكدوا الحاجة إلى إشراك حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية (Palipehutu-FNL)، على سبيل الأولوية في عملية السلام، وأشاروا إلى أهداف مرجعية أخرى ومهام يتعين على حكومة بوروندي إنجازها.

وأيد أعضاء المجلس الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، واقترحوا بصورة خاصة استراتيجية لانسحاب عملية الأمم المتحدة في بوروندي تنطوي على إنهاء مهمة وحدتها العسكرية في البلد بصورة تدريجية.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر اتخذ المجلس القرار ١٦٤١ (٢٠٠٥) القاضي بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي لغاية ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

وخلال تلك الجلسة أدلت وزيرة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي لبوروندي، أنتوانيت باتوموبورا ببيان. وهنأ أعضاء المجلس شعب بوروندي على إجراء الانتخابات بنجاح، وعلى نقل السلطة نقلاً سلمياً إلى حكومة منتخبة. وشجعوا السلطات البوروندية الجديدة على السير قُدماً في سبيل الاستقرار والمصالحة الوطنية، وتعزيز الوفاق الوطني في البلد.

وعقب الجلسة أصدر رئيس المجلس بياناً للصحافة شكر فيه أعضاء المجلس القائمين بالمبادرة الإقليمية لصالح بوروندي، والاتحاد الأفريقي، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي لإسهامهم في إنجاح العملية الانتقالية. وأعاد أعضاء المجلس تأكيد دعمهم لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، التي تؤدي دوراً هاماً في توطيد السلام إلى جانب منتدى شركاء بوروندي.

بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا

في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر تلقى المجلس، قبل مغادرة بعثته المتوجهة إلى منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان ماري غيهينو، بشأن الحالة في بلدان المنطقة.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية أكد المتكلم على مهمة الحكومة الانتقالية في العملية الانتخابية في البلد، بما في ذلك تسجيل الناخبين، وتطوير القانون الانتخابي، بالإضافة إلى الأمن ونزع سلاح الجماعات الأجنبية والمسلحة في الجزء الشرقي من البلد وتسريحها وإعادة إدماجها. وشدد وكيل الأمين العام على الحاجة إلى تشجيع حكومات المنطقة على التعاون بدرجة أكبر مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على إيجاد حلول عملية وبناءة للمشاكل التي تواجهها عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن التي يجري تنفيذها لصالح الجماعات الأجنبية المسلحة في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المجلس خلال جلسته الرسمية إلى إحاطة قدمها السفير جان مارك دي لا سابلير، الذي ترأس بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا خلال الفترة من ٤ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل الأمين العام السيد لامين سيسسي، خلال مشاورات غير رسمية، تقرير الأمين العام كمتابعة للبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في

٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥ بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأحاط المجلس بأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد، وبالتطورات الأخيرة الجارية هناك.

ولاحظ أعضاء المجلس التقدم المحرز في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلا أنهم اعترفوا أيضا بأن الأوضاع العامة في البلد لا تزال هشة. وأكدوا على الحاجة إلى تحقيق مزيد من التقدم في عملية بناء السلام وأهمية اتباع نهج شامل واتخاذ كافة الشركاء الإنمائيين للبلد إجراءات مشتركة.

كوت ديفوار

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع أعضاء المجلس، في جلسة مشاورات غير رسمية، إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، هادي العنابي، بشأن التطورات في البلد منذ اتخاذ القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، وبشأن جهود الوساطة الأفريقية في تعيين رئيس وزراء كوت ديفوار. وأشار الأمين العام المساعد إلى أن الأمور لا تزال غير مستقرة في البلاد، وشدد على الحاجة إلى تعيين رئيس لحكومة كوت ديفوار في أسرع وقت ممكن من أجل التوصل إلى تسوية سريعة للتراع المتعلق باللجنة الانتخابية المستقلة في كوت ديفوار.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2005/58) أعرب فيه عن قلقه الشديد إزاء استمرار الخلافات بين الأطراف الإيفوارية بشأن تعيين رئيس الوزراء نظراً إلى ضرورة تعيين رئيس الوزراء دون مزيد من التأخير، وشجع الأطراف في كوت ديفوار على التعاون التام مع الممثل السامي المعني بالانتخابات من أجل تسوية التراع الحالي المتعلق باللجنة الانتخابية المستقلة.

إريتريا وإثيوبيا

في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر تلقى المجلس إحاطة من الأمين العام، بناء على طلب الأمانة العامة، بشأن الحالة في إريتريا وإثيوبيا، ولاسيما التقارير الواردة من بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، والتي تفيد بتحركات الجنود على جانبي المنطقة الأمنية المؤقتة، وبالأشعة غير العادية داخل المنطقة.

وعقب الجلسة، أدلى رئيس المجلس ببيان للصحافة، أعرب فيه أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء هذه التقارير، وحثوا البلدين بقوة على ممارسة أقصى حد من ضبط النفس، والامتناع عن أية تهديدات باستخدام القوة أو استخدامهما الفعلي ضد الطرف الآخر، وتفادي أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التوتر بينهما. وأعرب أعضاء المجلس أيضاً عن تقديرهم العميق لدور البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وبتفاني البلدان

المساهمة بقوات في عمل تلك البعثة، وأيدوا الزيارة التي قام بها سفير اليابان كيتزو أوشيما للبعثة في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر بصفتهم رئيسا للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام.

وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥) الذي أعرب فيه عن أسفه إزاء استمرار إريتريا في تقييد حرية حركة البعثة وطالب حكومة إريتريا بأن تعود عن قرارها دون مزيد من التأخير أو أي شروط مسبقة. وأهاب بالطرفين أن يتحليا بأقصى قدر من ضبط النفس وأن يمتنع كل منهما عن التهديد باستعمال القوة ضد الطرف الآخر أو استعمالها ضده وطالب الطرفين بالعودة إلى مستويات الانتشار التي كانت سائدة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر. وطالب المجلس أيضا إثيوبيا بأن تقبل قبولاً تاماً ودون مزيد من التأخير، قرار لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، وأن تتخذ فوراً خطوات محددة لتمكين اللجنة من ترسيم الحدود بالكامل وعلى وجه السرعة.

وطلب المجلس إلى الأمين العام في نفس قراره أن يرصد امتثال الطرفين لهذه المطالب وأن يوافي المجلس بعد ٤٠ يوماً من اتخاذ القرار بتقرير في هذا الصدد.

ليبيريا

في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام هادي عناي، في جلسة مشاورات غير رسمية، بشأن الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ليبيريا، التي عُقدت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وعقب المشاورات أدلى رئيس المجلس ببيان للصحافة رحب فيه أعضاء المجلس بسير الانتخابات بسلام وبطريقة منظمة، وهنأوا الشعب الليبيري على ما أبداه من التزام قوي بالسلام والديمقراطية. وأكد أعضاء المجلس ضرورة معالجة أية شواغل متعلقة بالانتخابات وحلها بالطرق السلمية والقانونية دون استثناء، وحثوا المرشحين وأحزابهم وجميع مناصريهم إلى احترام النتائج النهائية للعملية الانتخابية عندما يُعلن عنها رسمياً.

وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٦٣٨ (٢٠٠٥) الذي أذن فيه لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بإلقاء القبض على الرئيس الليبيري السابق تشارلز تيلور واحتجازه، إذا عاد إلى ليبيريا، ونقله أو تسهيل نقله إلى سيراليون لمحاكمته أمام المحكمة الخاصة لسيراليون.

الصومال

في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر تلقى مجلس الأمن إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام فرانسوا لونسين فال بشأن الحالة في الصومال.

وبعد إجراء مزيد من المناقشات بين أعضائه اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2005/54)، أعرب فيه أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الأنشطة العسكرية وأعمال القتال التي أفادت التقارير بوقوعها في الصومال. وندد المجلس بأقوى العبارات بمحاولة الاغتيال التي وقعت ضد رئيس الوزراء على محمد غيدي في مقديشو في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ودعا المجلس جميع الأطراف الصومالية وجميع قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى اتخاذ خطوات محددة صوب التوصل، إلى اتفاق توافق آراء من خلال حوار شامل. وأدان المجلس ازدياد تدفقات الأسلحة إلى الصومال والانتهاكات المستمرة للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الأسلحة إليها. وذكر جميع الدول بواجب الامتثال امتثالاً كاملاً للتدابير المفروضة بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢). وأعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ لازدياد حوادث القرصنة على امتداد سواحل الصومال.

آسيا

أفغانستان

في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان ماري غيهينو، إحاطة للمجلس، خلال مشاورات غير رسمية، بشأن الحالة في أفغانستان، وبشأن نتائج الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات. وأكد بصورة خاصة على أن البرلمان يمثل على ما يبدو الواقع السياسي والعربي للأمة الأفغانية بصورة عامة، وأن التدشين المتوقع للبرلمان سيؤذن بانتهاء عملية بون بنجاح.

وأشار وكيل الأمين العام إلى أن نجاح واستدامة عملية تحول أفغانستان على المدى الطويل إلى دولة ديمقراطية يسودها السلام والاستقرار سوف يتطلب أن تمارس الحكومة الأفغانية قيادة قوية كما يتطلب تعاوناً معززا من المجتمع الدولي في جميع المجالات ذات الصلة بتوطيد عملية السلام. وأكد بهذا الصدد أهمية مؤتمر لندن المقبل الذي يُتوقع أن يصدق على اتفاق متعدد السنوات لصالح أفغانستان يهدف إلى تحقيق أهداف رئيسية في مجالات الأمن وأسلوب الحكم والتنمية ومكافحة المخدرات والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان. وشدد وكيل الأمين العام على أن من المتوقع أن تضطلع الأمم المتحدة بدور هام في تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال ما بعد بون.

وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/56) هنا فيه الشعب الأفغاني على إقرار النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات. وأعاد المجلس التأكيد على أهمية محافظة المجتمع الدولي على درجة عالية من الالتزام بمساعدة أفغانستان في مواجهة التحديات المتبقية أمامها، وعلى وجه الخصوص في ميادين الأمن، بما في ذلك مكافحة التهديدات الإرهابية، وتهديدات المخدرات، ومسائل الحكم، والتنمية.

وأيد المجلس الدور الأساسي والحايد الذي تقوم به الأمم المتحدة لتوطيد السلام والاستقرار في أفغانستان. وأكد أنه لن يتم التسامح مع أي شكل من أشكال العنف الذي يستهدف إعاقة العملية الديمقراطية في أفغانستان، وأدان بهذا الصدد بشكل قاطع جميع الهجمات الأخيرة في ذلك البلد.

عملية السلام في الشرق الأوسط

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر تكلم الرئيس باسم المجلس أمام المشاركين في الاجتماع المكرس لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقال إن هذا العام شهد خطوات هامة تهدف إلى كفالة تحقيق تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقال إن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وجزء من الضفة الغربية يشكل إحدى هذه الخطوات، مما يسمح بتحقيق التقدم وفقا لـ 'خريطة الطريق' نحو الهدف النهائي المتمثل في دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في جو من السلام والأمن.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، رحب المجلس في بيان رئاسي (S/PRST/2005/57) بالنجاح في فتح معبر رفح بين غزة ومصر، الذي يعتبر الخطوة الأولى في تنفيذ الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني بشأن التنقل والعبور. وأشاد مجلس الأمن بجهود المجموعة الرباعية ومبعوثه الخاص وفريقه في سبيل التوصل إلى الاتفاق.

وفي نفس اليوم، أبلغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إبراهيم غمباري أعضاء المجلس خلال جلسة إحاطة مفتوحة بنتائج الزيارة التي قام بها للشرق الأوسط.

العراق

في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٦٣٧ (٢٠٠٥) الذي قرر بموجبه تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات لمدة سنة واحدة، تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أو قبل ذلك، في حال طلبت ذلك الحكومة العراقية.

وفي القرار، رحب مجلس الأمن باستعداد القوة المتعددة الجنسيات مواصلة الجهود الرامية إلى المساهمة في صون الأمن والاستقرار في العراق، وتطلع إلى اليوم الذي قد تضطلع فيه القوات العراقية بالمسؤولية الكاملة عن صون السلام والاستقرار في بلدها، مما يسمح بإنهاء ولاية القوة المتعددة الجنسيات.

ومدد المجلس أيضاً، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الترتيبات المحددة بشأن إيداع العائدات من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق التنمية للعراق، وأقر ترتيبات لرصد صندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة. وأوجز القرار المهام المعقدة المناطة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في سياق العملية السياسية العراقية.

سوريا ولبنان

في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، تيري رود - لارسن، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التقدم المحرز في تسوية المسائل القائمة من قبيل تفكيك الميليشيات وترسيم الحدود بين الدولتين.

وأكد المبعوث الخاص خلال الإحاطة التي قدمها أن الأهداف الرئيسية المتوخاة في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) قد تحققت، بما في ذلك إجراء انتخابات برلمانية وانسحاب القوات السورية.

وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر مجلس الأمن بياناً يتعلق بأعمال القتال التي نشبت في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر على امتداد "الخط الأزرق" بين إسرائيل ولبنان. وأعرب المجلس عن قلقه العميق بشأن الحادث، وعن أسفه للإصابات التي خلفتها الاشتباكات الحدودية بين حزب الله وجيش الدفاع الإسرائيلي.

أوروبا

البوسنة والهرسك

في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أكد الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، بادي أشداون، في آخر إحاطة يقدمها بصفته تلك إلى مجلس الأمن، أن البوسنة والهرسك قد أنجزت ما تنبأ العديد منذ عام واحد فقط باستحالة تحقيقه. وإذا كان التقدم المحرز حقيقياً، بل خارقاً، ويعزى إلى عزيمة شعب هذا البلد. وما زال الطريق طويلاً أمام البلد وسيحتاج إلى اهتمام مستمر من جانب المجتمع الدولي الأوسع عموماً، ومن جانب الاتحاد

الأوروبي بصورة خاصة. ويجب أن يواصل مجلس تنفيذ السلام الاضطلاع بدوره الحاسم. ويتمثل العنصر الأساسي لإحراز المزيد من التقدم في تسليم السلطة إلى السياسيين في البوسنة والهرسك بصورة تدريجية.

وذكر الممثل السامي أن المرحلة الحالية هي أهم مرحلة في فترة ما بعد دايتون. وفي معرض إبرازه للإنجازات التي تحققت مؤخرا، قال إن إصلاح الدفاع الوطني أصبح منتهيا تقريبا. كما تم التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة من المسائل البالغة الحساسية، وهي إصلاح الشرطة. وأصبح التعاون بين المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والسلطات في جمهورية صربسكا تعاوناً ملموساً، وإن كان ينبغي بذل المزيد من الجهود. وسيكون على مؤسسات البوسنة والهرسك أن تبدأ في تحمل المسؤولية الكاملة عن مستقبل البلد، بينما يتغير دور مكتب الممثل السامي بصورة تدريجية.

وخلال المناقشة، أعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم لملاحظة التقدم المشجع الذي أحرزته البوسنة والهرسك في السنوات العشر منذ توقيع اتفاقات دايتون للسلام. وفي النصف الثاني من العام، حقق البلد نتائج هائلة في مجالات منها بناء المؤسسات والنظام القضائي وإصلاح الشرطة والمصالحة الوطنية. وقد اضطلع مكتب الممثل السامي بدور إيجابي في هذا الصدد نال كل التقدير من جانب أعضاء المجلس.

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦٣٩ (٢٠٠٥) الذي يأذن بإنشاء قوة الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار لفترة إضافية مدتها ١٢ شهراً. وأكد المجلس مجدداً أن المسؤولية الرئيسية عن مواصلة إنجاح تنفيذ اتفاق السلام إنما تقع على عاتق سلطات البوسنة والهرسك نفسها، ورحب بالبوادر الملموسة على تقدم ذلك البلد صوب التكامل مع الاتحاد الأوروبي، وخاصة بقرار الاتحاد الأوروبي بدء مفاوضات مع البوسنة والهرسك بشأن إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب.

مسائل أخرى

محكمة العدل الدولية

في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، انتخب المجلس، بصورة متزامنة مشترك مع الجمعية العامة، محمد بنونة، وتوماس بيرغينتال، وكينيث كيث، وبرناردو سيبولفيدا أمور، وليونيد سكوتينكوف أعضاء في محكمة العدل الدولية لفترة تبدأ في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد المجلس، عقب إجراء مشاورات، بياناً رئاسياً (S/PRST/2005/55) أدان فيه بأشد العبارات التفجيرات الإرهابية التي حدثت في عمان، بالأردن، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وأكد مجلس الأمن مجدداً أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يمثل واحداً من أخطر التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، وكرر مجلس الأمن تأكيد تصميمه على مكافحة جميع أشكال الإرهاب، وفقاً لمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

مسائل أخرى

التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة

في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الرئيس، بالنيابة عن مجلس الأمن، إلى الجمعية العامة التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/60/2) الذي يتضمن وصفاً شاملاً لأنشطة المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الممتدة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وقد أظهر التقرير أن جدول أعمال مجلس الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير كان شاملاً يتطلب جهداً كبيراً. وظلت طائفة المسائل التي نظر فيها المجلس واسعة النطاق، حيث شملت كافة الجوانب الرئيسية لعملية صون السلم والأمن الدوليين. وعقد المجلس ٢٢٩ جلسة رسمية، منها ١٩٥ جلسة علنية. واتخذ المجلس ٦١ قراراً وأصدر ٥٨ بياناً رئاسياً.

كما أكد رئيس المجلس في البيان الذي أدلى به في الجمعية العامة أن مجلس الأمن، تمسحياً مع الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي، يواصل تكييف أساليب عمله من أجل تحسين فعالية المجلس، بوسائل منها إقامة علاقة تتسم بدرجة أكبر من الانفتاح والإنتاج مع الدول غير الأعضاء بمجلس الأمن، وغيرها من البلدان. كما أكد البيان إقرار مجلس الأمن بالإسهام الحاسم الذي تقدمه البلدان المساهمة بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الخاضعة لسلطة المجلس، وكذا التزام المجلس، بما في ذلك عن طريق فريقه العامل المعني بعمليات حفظ السلام، بإشراك البلدان المساهمة بقوات والبلدان المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء وبصورة أكثر فعالية، في النظر في المسائل المتعلقة بعمليات حفظ السلام.

وعلاوة على ذلك، أعرب الرئيس عن التزام المجلس بمواصلة تكييف مشاوراته مع البلدان غير الأعضاء في المجلس بشأن جوانب أخرى من أنشطته. فعلى سبيل المثال، قد تواصل الهيئات الفرعية للمجلس المعنية بالجزءات حوارها مع البلدان المعنية، وخصوصاً البلدان المجاورة، بغية إجراء تقييم أفضل لأثر تلك التدابير والعمل على كفالة إنفاذ أكثر فعالية لتدابير من قبيل حظر توريد الأسلحة.